

# من يدفع لـ"ناصر الزفزافي" مقابل إشعال نيران الفتنة في الريف؟! عن جريدة كواليس اليوم

من يدفع لـ"ناصر الزفزافي" مقابل إشعال  
نيران الفتنة في الريف؟!



إسماعيل هاني 06 يناير، 2017 - 05:50:00

بات من الواضح بل المؤكد، أن هناك رؤوسا خفية وأخرى مكشوفة، تحاول إشعال نيران الفتنة في منطقة الريف، من خلال الترويج لأخبار مغلوبة وغير صحيحة، بخصوص ما جرى في مدينة الحسيمة، يومي الأربعاء والخميس. الهدف، بطبيعة الحال، هو تأجيج الغضب واستمالة المشاعر، لدفع السذج إلى التصعيد في مواجهة السلطات، والقيام باعتصامات ووقفات احتجاجية مفتوحة، لا يمكن السماح بها مطلقا، في دولة الحق والقانون،

خاصة بعد الإجراءات المتخذة في حق المشتبه في تورطهم في قضية المسمى "محسن فكري" من طرف القضاء، والتدخل السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وإرساله وفدا رفيع المستوى، يتقدمه وزير الداخلية، محمد حصاد، إلى أسرة الهالك. لقد بات مؤكدا الآن، أن بعض الأطراف المعروفة بسعيها الدائم إلى إشعال الفتنة في البلاد، والتي لا تخرج عن بعض التيارات الراديكالية المعروفة بتشددتها وحقدتها على دولة المؤسسات، تريد إخراج قضية فكري من رمادها، واستخدامها ورقة لإشعال نيران الفتنة في البلاد، بعدما تبين لها أن كل المحاولات البئيسة والخسيسة التي قامت بها من قبل في هذه القضية، لم تؤت أكلها، وأن أهل الريف الحقيقيين، لم يلقوا أي بال لكل المساعي التي قامت بها من أجل تجيشهم في أعمال لا يمكنها أن تترد إلا بالأسوأ. إن كل ما تم نشره والترويج له بخصوص أحداث وهمية في الحسيمة يومي 4 و5 يناير الجاري، ليست سوى محاولات إساءة جديدة إلى الريف، وأهل الريف، تقف وراءها نوايا ودوافع خبيثة وبسوء النية، من شأنها التأثير السلبي والمساس بالإحساس بالأمن لدى المواطنين، خاصة أن مصدرها واحد ومعروف بسعيه المتعمد والمفضوح لتغليب الرأي العام، هاجسه في ذلك تحوير الحقائق وتهويل المعطيات. فمن يدفع

للمسمى "ناصر الزفزاقي"، محرك كل الفتن في الريف، الذي ينتحل صفة ناشط ومنسق ما يسمى بالحراك الشعبي بالحسيمة، مقابل كل هذه الممارسات؟ يشار إلى أن مديرية الأمن الوطني كانت قد نفتت، اليوم الجمعة، بشكل قاطع، استخدام عناصر المحافظة على النظام للقوة في تفريق متجمهرين بساحة عمومية بمدينة الحسيمة يوم الأربعاء الماضي، وقيام مصالحها باعتقال أو توقيف أي شخص، أو اتخاذ أي إجراء مقيد أو سالب للحرية في حق أحد المتجمهرين. وشددت المديرية العامة، في بيان حقيقة ردا على ما تداولته منابر إعلامية من أخبار تزعم أن "قوات حفظ النظام تدخلت بشكل عنيف لتفريق مجموعة من المحتجين بساحة عمومية بالحسيمة مساء الأربعاء المنصرم"، على أن عناصر القوة العمومية حرمت على ضمان الأمن وتطبيق القانون وأضافت أن القوة العمومية التزمت باستعراض تشكيلاتها النظامية بعين المكان، وأن رئيس الدائرة الأمنية المختصة ترابيا طالب من المتجمهرين إخلاء الساحة مرددا عليهم الإنذارات القانونية، كما صدر عقب ذلك بلاغ الوكيل العام للملك، يكذب كل الأخبار المنشورة والتدوينات المروج لها بخصوص ما جرى يومي 4 و5 يناير الجاري بالحسيمة، نافيا وقوع أي توقيفات أو إصابات في صفوف المتجمهرين أو

الاعتداء عليهم أثناء التجمهر الذي عرفته  
مدينة الحسيمة. كما أعلن الوكيل العام للملك  
لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة أنه بمناسبة  
فض التجمهر المذكور لم يسجل توقيف أي شخص  
كما أن النيابة العامة لم تتوصل بأي شكاية  
بشأن الإصابات المتحدث عنها.